

## الإمارات تعتمد 24 مبادرة وطنية لمضاعفة إعادة التصدير خلال 7 سنوات





ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد في قصر الوطن في أبوظبي، بحضور سمو الشيخ مكتوم بن محمد بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية، والفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم «ترأست اجتماعاً لمجلس الوزراء بقصر الوطن بأبوظبي أقرنا خلاله 24 مبادرة وطنية تهدف لمضاعفة إعادة التصدير من دولة الإمارات 100% خلال السبع سنوات القادمة». «بالاستفادة من شبكتنا المكونة من 50 مكتباً تجارياً حول العالم

وقال سموه «سنضاعف إعادة التصدير للدولة عبر تطوير مناطق متخصصة بالتعاون مع الحكومات المحلية، وإنشاء مركز بيانات التجارة وروابط التجارة الدولية، وإطلاق برامج الترويج وبرامج الدعم وزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات.. هدفنا في 2030 مضاعفة إعادة التصدير وفرق عملنا قادرة على تحقيق الهدف

الصورة



وأضاف سموه «كما استعرضنا في اجتماعنا نتائج أكثر من 19 مبادرة لجعل الدولة عاصمة للمواهب العالمية.. الإمارات الثانية عالمياً في مؤشر كبار المديرين المتخصصين.. وهدفنا نقل أفضل الخبرات وصقل كوادرنا الوطنية». «لتكون عالمية التفكير.. واحترافية الأداء.. وتنافسية القدرات

كما قال سموه «واستعرضنا أيضاً في اجتماع مجلس الوزراء نتائج أعمال اللجنة العليا لمفاوضات التجارة الحرة.. وقعنا اتفاقيات شراكات اقتصادية شاملة مع 4 دول.. ونتفاوض حالياً مع العديد من الدول الأخرى.. وبدأنا نرى تأثير «الاتفاقيات في أرقام التجارة الخارجية للدولة ... 2023 سيكون العام الاقتصادي الأقوى للدولة في تاريخها بإذن الله

وقال سموه «ووافق المجلس خلال الاجتماع على استضافة المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة في 2025 والذي يحضره 10 آلاف خبير ومتخصص يبني من 160 دولة.. مسيرة الإمارات الاقتصادية ستبقى مسيرة «مستدامة.. محافظة على البيئة.. تحمي الموارد للأجيال القادمة بإذن الله

كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد «واعتمدنا إعادة تشكيل مجلس جودة الحياة الرقمية برئاسة سيف بن زايد آل نهيان.. ومجلس الإمارات للجينوم برئاسة خالد بن محمد بن زايد.. المجلسان يهدفان لرفع جودة الحياة الرقمية «والصحية لشعب الإمارات وكافة المقيمين على أرضها

الصورة



#### • أجندة تنمية قطاع إعادة التصدير

وتفصيلاً اعتمد مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأجنحة الوطنية لتنمية قطاع إعادة التصدير في الدولة 2030، وتتضمن إطلاق مبادرات لتعزيز القيمة المضافة لإعادة التصدير للدولة، وإنشاء لجنة وطنية لإعادة التصدير تضم الجهات الحكومية والجهات المعنية، التي تساهم بشكل رئيسي في دعم زيادة معدلات إعادة التصدير، وإطلاق مبادرات لتعزيز نمو إعادة التصدير في الدولة، وتشمل (24) مبادرة وطنية ضمن أجندة إعادة التصدير 2030، تمحورت بشكل رئيسي حول إنشاء مرصد إعادة التصدير، وتطوير مناطق متخصصة جديدة بالتنسيق مع الحكومات المحلية، وبرنامج القيمة المحلية المضافة لإعادة التصدير، وإطلاق البرنامج الوطني للترويج والدعم في إعادة التصدير، ومركز بيانات التجارة. وروابط التجارة الدولية، وغيرها من المبادرات الوطنية بهذا الشأن

وتهدف الأجنحة الوطنية لتنمية قطاع إعادة التصدير في دولة الامارات إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات، وزيادة القيمة المضافة لاقتصاد الدولة من خلال إعادة التصدير بنسبة 50% بحلول عام 2030، ومضاعفة إعادة التصدير بحلول عام 2030، والاستفادة من شبكة دولة الإمارات المكونة من 50 مكتباً تجارياً عبر 5 قارات

#### • إنجازات لجنة مفاوضات التجارة الحرة

واطلع المجلس على إنجازات ونتائج اللجنة العليا لمفاوضات التجارة الحرة لعام 2022، والتي تضمنت الإشراف على كل من صياغة المواقف التفاوضية للدولة لعقد الشراكات الاقتصادية الجديدة، وإدارة الملفات المهمة خلال مراحل التفاوض مع الشركاء التجاريين، ومخرجات ونتائج عمل الفرق الفنية التفاوضية على مستوى الجهات المعنية بالدولة، وتضمنت الإنجازات التي تم الاطلاع عليها التوقيع والمصادقة على (4) اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع كل من جمهورية الهند، ودولة إسرائيل، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية تركيا، والدخول في مفاوضات بشأن اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع شركاء تجاريين

كما اطلع المجلس على الإنجازات الاقتصادية التي حققتها دولة الإمارات خلال عام 2022 بموجب اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع جمهورية الهند، ومن أبرزها وصول حجم التجارة غير النفطية بين البلدين إلى (79.3) مليار درهم حتى نهاية سبتمبر 2022، محققة نمواً بنسبة (23%) مقارنة بذات الفترة من عام 2021 و(133%) مقابل 2020، فيما بلغ حجم الصادرات غير النفطية الإماراتية إلى الهند (19.7) مليار درهم في ذات الفترة، بنسبة نمو بلغت (12%) مقارنة بذات الفترة من عام 2021 و(154%) مقابل عام 2020.

كما اطلع المجلس على إنجازات لجنة المواهب حتى نهاية العام 2022 ونتائج الدولة في تقرير المواهب العالمية والمبادرات التي أطلقتها اللجنة من خلال تنفيذ أكثر من 19 مبادرة [IMD] الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية. ضمن حزمة المبادرات الوطنية.

#### • اعتماد قوانين وتشريعات

وفي الشؤون التشريعية اعتمد المجلس إصدار قانون اتحادي في شأن أملاك الاتحاد، بدلاً من المرسوم بقانون اتحادي رقم (16) لسنة 2018 بشأن الأملاك العقارية للحكومة الاتحادية، يهدف إلى تنظيم أملاك الاتحاد بجميع أنواعها العقارية وغير العقارية، وإضفاء الحماية القانونية لها، ووضع قواعد موحدة للانتفاع بها تضمن كفاءة استغلالها واستعمالها والمحافظة عليها، وتحديد مهام ومسؤوليات الجهات المعنية بها والإجراءات الواجب اتخاذها في حال التعدي عليها وعدم المحافظة عليها.

واعتمد المجلس إصدار قانون اتحادي في شأن القانون البحري ليحل محل القانون الاتحادي رقم (26) لسنة 1981 بشأن القانون التجاري البحري وتعديلاته، بهدف تطوير الإطار القانوني لاستقطاب تسجيل السفن تحت علم الدولة من خلال إزالة القيود على نسبة التملك لمالكي السفن التجارية، وفتح فرص لممارسة أنشطة النقل البحري في الدولة لشريحة أوسع من المستثمرين وأصحاب الأعمال من المواطنين وغيرهم، إضافة إلى التعديلات الأخرى التي ستطال أحكام القانون والتي من شأنها منح القطاع البحري في الدولة المرونة والتطوير لتعزيز ازدهار الاقتصاد البحري.

كما اعتمد المجلس إصدار قانون اتحادي في شأن إعادة تنظيم مجمع كليات التقنية العليا، بما يتوافق مع قرار مجلس الوزراء بشأن حوكمة مؤسسات التعليم العالي الحكومية الاتحادية، ووافق المجلس على إصدار قرار بشأن اعتماد النظام الإماراتي لمنتجات وأنظمة الطائرات بدون طيار بهدف إعداد تشريع فني وطني يطبق على كافة منتجات أنظمة الطائرات بدون طيار التي يتم تداولها في الدولة.

الصورة



#### • اتفاقيات دولية 6

وفي الشؤون الدولية، وافق المجلس على التصديق على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الدولة وجمهورية تركيا، والتصديق على اتفاقية بين حكومة الدولة وحكومة جمهورية كوت ديفوار في شأن التشجيع المتبادل وحماية الاستثمارات، والتوقيع على اتفاقية بين حكومة الدولة والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية (المنظمة العالمية لصحة الحيوان) بشأن إنشاء مكتب التمثيل شبه الإقليمي للمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية في الدولة.

كما وافق المجلس على انضمام الدولة إلى كل من اتفاقية التعاون الجمركي العربي، واتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي التي تعد أولى الاتفاقيات على مستوى العالم التي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، والأولى من DEPA نوعها في وضع أساليب وطرق تعاون جديدة في قضايا التجارة الرقمية، مع تعزيز قابلية التشغيل البيئي بين الأنظمة المختلفة، بما يراعي القضايا الجديدة الناجمة عن الرقمنة، ويتماشى مع مبادئ الاستدامة الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، كما تتوافق مع الرؤية الطموحة لدولة الإمارات في هذا القطاع

وفي سياق العلاقات الدولية، وافق المجلس على انضمام الدولة إلى مبادرات الابتكار الزراعي ضمن مخرجات الدورة عبر منصة مشتركة لتبادل (COP26) 26 لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي المعرفة بشأن أهم الحلول التقنية والتكنولوجية التي يتم تطويرها في (5) مجالات ومنها الزراعة للتحويل إلى أنظمة صديقة مناخياً، وتتضمن توحيد جهود الدول لرسم خريطة العمل في الطموح المناخي في خمسة قطاعات هي (الطاقة، والنقل، والهيدروجين، والصلب، والزراعة) والتي تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق الحياد المناخي، وتشهد إعداد تقرير يتم تقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً، وتوفر خارطة طريق ومجموعة من الإجراءات المقترحة لكل قطاع، وضمن وضع الابتكارات والسياسات والتمويل والإجراءات الأخرى ذات الصلة لتمكين هذا التحول

الصورة



#### • استضافة مؤتمر (IUCN)

وتعزيزاً لدور وجهود الدولة في استضافة المؤتمرات والفعاليات العالمية، وافق المجلس على استضافة المؤتمر في إمارة أبوظبي في عام 2025، على أن تتولى وزارة التغير (IUCN) العالمي للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة المناخي والبيئة وهيئة البيئة - أبوظبي بالتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ هذا القرار، وذلك بهدف إبراز جهود الدولة في المحافظة على الطبيعة، وترسيخ ريادتها في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث يعد مؤتمر الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة من أهم الأحداث المتعلقة بالبيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي، ويدعم تطوير جدول الأعمال العالمي للحفاظ على التنوع البيولوجي والبيئة، كما يعد واحداً من أكبر التجمعات من نوعه، ويستقطب نحو 10 آلاف خبير من 160 دولة

الصورة



#### • مجلس جودة الحياة الرقمية

وفي الشؤون الحكومية، وافق المجلس على إعادة تشكيل مجلس جودة الحياة الرقمية لمدة ثلاث سنوات برئاسة الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية وعضوية كل من وزيرة تنمية المجتمع - نائب رئيس المجلس، وممثل عن كل من وزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل، ووزارة تنمية المجتمع، ووزارة الثقافة والشباب، ومكتب وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد، إضافة إلى رئيس مجلس الأمن السيبراني، وممثل عن الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية، وممثلين اثنين عن كل من

الجهات المحلية المعنية بالحكومة الذكية والتحول الرقمي، وممثلين عن أولياء الأمور

كما اطلع المجلس على إنجازات وأعمال مجلس جودة الحياة الرقمية لعام 2022، وحزمة المبادرات والبرامج التي أطلقها المجلس والتي تمثلت في إطلاق المرحلة الثانية من المنصة المعرفية لجودة الحياة الرقمية، ودليل ممارسات رقمية تعزز الصحة النفسية، والتعاون مع شركة ميتا لوضع حلول تقنية لمكافحة الترويج الإلكتروني السلبي في الدولة من خلال تعليم الآلة والتعديل على الخوارزميات، وتنفيذ دراسة قياس وعي المجتمع ببنود ميثاق قيم وسلوكيات المواطنة الرقمية الإيجابية، وإطلاق نظام صون للأسرة للحماية من الإساءة، وغيرها من المبادرات والمشاريع ذات العلاقة بهذا الشأن.

### تشكيل مجلس الإمارات للجينوم •

ووافق المجلس على تحديث تشكيل مجلس إدارة مجلس الإمارات للجينوم، برئاسة سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان - عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي - رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، وعضوية كل من محمد عبدالله القرقاوي - وزير شؤون مجلس الوزراء، وعبد الرحمن بن محمد العويس - وزير الصحة ووقاية المجتمع، وسارة بنت يوسف الأميري - وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة، وعمر بن سلطان العلماء - وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بعد، ومنصور إبراهيم المنصوري - رئيس دائرة الصحة بإمارة أبوظبي، والدكتور يوسف محمد السركال - مدير عام مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية، وعضو صغير الكتبي - مدير عام هيئة الصحة بدبي، والدكتور عامر أحمد الشريف - مدير جامعة محمد بن راشد للطب والعلوم الصحية، المدير التنفيذي لمؤسسة دبي الصحية الأكاديمية، والبروفيسور الدكتور إريك زينغ - رئيس جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، والبروفيسور جورج تشيرش - بروفيسور علم الوراثة في كلية الطب بجامعة هارفارد.

كما وافق المجلس على إنشاء أمانة عامة للمجلس، وتعديل اسم المجلس من «مجلس برنامج الجينوم الإماراتي» إلى «مجلس الإمارات للجينوم» وتكليف سارة بنت يوسف الأميري، وزيرة دولة للتعليم العام والتكنولوجيا المتقدمة، لتكون أميناً عاماً للمجلس، وتخويل رئيس المجلس بتنظيم الأمانة العامة للمجلس، وتحديد مهامها وأية قرارات لازمة بشأنها.

كما وافق المجلس على إعادة تشكيل مجلس إدارة مؤسسة الإمارات للخدمات الصحية برئاسة الدكتور محمد سليم العلماء - وكيل وزارة الصحة ووقاية المجتمع، وإضافة أعضاء إلى اللجنة العليا لحماية المستهلك، وإضافة عضو إلى مجلس الإمارات للاقتصاد الرقمي.

### نتائج سياسة حماية الطفل •

واطلع المجلس على نتائج تطبيق السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية، والتي تهدف إلى ضمان رفاه الأطفال وسلامتهم واحترام كرامتهم، وتوفير بيئة تعليمية ممتعة وآمنة لكل طفل دون تمييز بسبب أصله، أو جنسه، أو موطنه، أو عقيدته الدينية، أو مركزه الاجتماعي، أو إعاقته، وتضمنت النتائج تعميم ونشر السياسة على المؤسسات التعليمية، وإنشاء قنوات تبليغ في الجهات التعليمية، وإعادة تشكيل مجلس حماية الطفل في البيئة المدرسية، يختص بوضع آليات التنسيق والتعاون لتوحيد السياسات والإجراءات والجهود لضمان بيئة آمنة مناسبة لنمو وازدهار الطفل، وتنفيذ (41) برنامجاً تدريبياً في مجال حماية الطفل، وحملات إعلامية وطنية بشأن السياسة الوطنية لحماية الطفل في المؤسسات التعليمية، إضافة إلى برامج لتأهيل عدد من الاختصاصيين في هذا الإطار، لتنفيذ المهام المنوطة بهم في

(كما اطلع المجلس على إنجازات وأعمال مجلس أمناء أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، وذلك عن العام 2022. (وام

### ضمن أجدنة الاجتماع

- اعتماد الأجدنة الوطنية لتنمية قطاع إعادة التصدير في الدولة 2030
- اعتماد إنجازات ونتائج اللجنة العليا لمفاوضات التجارة الحرة لعام 2022
- الاطلاع على الإنجازات الاقتصادية بعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الهند
- الموافقة على إعادة تشكيل مجلس جودة الحياة الرقمية برئاسة سيف بن زايد
- الموافقة على إعادة تشكيل مجلس الإمارات للجينوم برئاسة خالد بن محمد بن زايد
- تكليف سارة بنت يوسف الأميري لتكون أميناً عاماً لمجلس الإمارات للجينوم
- الموافقة على التوقيع والتصديق على (6) اتفاقيات إقليمية ودولية

الصورة

